

Distr.: General
26 April 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

13 حزيران/يونيه - 8 تموز/يوليه 2022

البندان 2 و6 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الاستعراض الدوري الشامل

عمليات صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 22/16 ومقرره 119/17، اللذين طلب فيهما المجلس إلى الأمانة أن تقدم سنوياً معلومات خطية محدّثة عن عمليات صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وعن الموارد المتاحة له. ويقدم هذا التقرير استعراضاً للتبرعات والنفقات، وبياناً بالأنشطة التي مولت في الفترة المنقضية منذ تقديم التقرير السابق وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وعلى وجه الخصوص، يسلط التقرير الضوء على الطرق التي استخدم بها صندوق التبرعات لتيسير مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من القيود المفروضة على السفر الدولي بسبب الجائحة، مما أتاح إمكانية الحفاظ على مشاركة الدول بنسبة 100 في المائة. وفي ضوء الجولة الرابعة المقبلة للاستعراض الدوري الشامل، يتضمن التقرير أيضاً تحليلاً للكيفية التي يمكن بها لصندوق التبرعات أن يظل أداة أساسية واستراتيجية من خلال إسهامه في مشاركة جميع الدول الأعضاء في عملية الاستعراض وفي زيادة فهمها للاستعراض على أنه عملية كاملة على الصعيد الوطني، تُركّز على تنفيذ التوصيات.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- أنشئ صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل في عام 2008، عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و17/6، لتيسير مشاركة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في آلية الاستعراض الدوري الشامل، مع مراعاة أن الاستعراض الدوري الشامل هو آلية تعاونية يشارك فيها البلد المعني مشاركة كاملة مع إيلاء الاعتبار لاحتياجاته في مجال بناء القدرات وفقاً لقرار الجمعية العامة 251/60. وفي وقت لاحق، في القرار 21/16 الذي اعتمد في آذار/مارس 2011 قبل نهاية الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، قرر مجلس حقوق الإنسان ضرورة تعزيز الصندوق وتشغيله من أجل تشجيع مشاركة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، مشاركة واسعة في الاستعراضات المتعلقة بها.

2- وكانت مشاركة الدول الأعضاء في عملية الاستعراض عالمية منذ بدء العمل بالآلية الاستعراض الدوري الشامل، مما يدل على التزام قوي بالآلية وقبولها كأداة بالغة الأهمية لمجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولم تكتف الدول الأعضاء بتجديد التزامها خلال عمليات الاستعراض وجلسات التحاور التي عقدها الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، بل جددته أيضاً إبان اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل والمناقشة العامة المعقودة في إطار البند 6 خلال الدورات العادية للمجلس. وجددت الدول الأعضاء أيضاً التزامها هذا بازدياد من خلال كبار ممثليها في الجزء الرفيع المستوى من الجلسات العامة للمجلس.

3- وأكد من جديد أعضاء حلقة النقاش والمشاركون من ممثلي الدول إلى ممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أهمية المشاركة العالمية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجلس حقوق الإنسان وآلياته، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، لتحقيق قدر أكبر من تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وذلك في حلقة النقاش السنوية الرفيعة المستوى بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان، التي عقدت خلال الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان في 28 شباط/فبراير 2022⁽¹⁾.

4- ولا يزال الدعم المقدم عن طريق صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل أداة أساسية، فهو يتيح للوفود المشاركة في تقديم التقارير الوطنية والإسهام في جلسة تحاور عالمية، تُقدّم فيها توصيات بناءة ومحددة وعملية المنحى وقابلة للتنفيذ، مع أخذ القدرات الوطنية في الاعتبار. وتسهم المشاركة بدعم من الصندوق أيضاً في إنكفاء الوعي بين الوفود بضرورة تنسيق جهود التنفيذ على المستوى الوطني تنسيقاً وثيقاً.

(1) انظر A/HRC/49/92.

ثانياً - الوضع المالي للصندوق

5- يبيّن الجدول 1 الوضع المالي المفصّل للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (بيان الإيرادات والنفقات).

الجدول 1

بيان الإيرادات والنفقات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (بدولارات الولايات المتحدة)

العنصر	
الإيرادات	
92 964,55	التبرعات الواردة في عام 2021
	مكاسب/خسائر أسعار الصرف
	التعهدات بالتبرع الواردة لعام 2021
10 741,14	المنظمة الدولية للفرنكوفونية
(138,71)	إيرادات متنوّعة وإيرادات الاستثمار
103 566,98	مجموع الإيرادات
الإنفاق	
55 280,94	تكاليف الموظفين
24 312,19	تكاليف الموظفين الأخرى (أتعاب الخبراء الاستشاريين وتكاليف سفرهم)
(1 292,00)	سفر الموظفين
60 235,40	سفر الممثلين/المشاركين في الاجتماعات والحلقات الدراسية
63 000,00	خدمات تعاقدية
2 256,06	تكاليف التشغيل العامة والتكاليف المباشرة الأخرى
-	المعدات والمركبات وقطع الأثاث
-	المِنح (أقل من 50 000 دولار) والزمالات
26 360,08	تكاليف دعم البرامج (غير المباشرة)
230 152,67	مجموع النفقات
-	تسويات نفقات السنة السابقة (تصفية الالتزامات)
(126 585,69)	صافي زيادة (نقصان) الإيرادات عن النفقات للفترة المحددة
739 020,34	الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2021
-	التسويات الأخرى (الفترة السابقة)
(10 741,14)	التعهدات غير المدفوعة
612 434,65	مجموع رصيد الصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

6- ويجوز أن يتلقى الصندوق التبرعات من الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الخاصة والأفراد. وقدم 19 بلداً تبرعات مالية إلى الصندوق منذ إنشائه⁽²⁾. وفي عام 2019،

(2) الاتحاد الروسي، وأستراليا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورومانيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، والصين، وكوبا، وكولومبيا، والكويت، والمملكة العربية السعودية، والنمسا، وهنغاريا، واليابان.

ولأول مرة منذ إنشاء الصندوق، قدمت منظمة حكومية دولية، هي المنظمة الدولية للفرنكوفونية، تبرعات إلى الصندوق. وفي عام 2021، قدمت المملكة العربية السعودية ما مجموعه 50 000 دولار.

7- ونظراً إلى أن الصندوق لا يحظى بنمط للإيرادات يمكن التنبؤ به، يُحتفظ بانتظام بقدر كبير من الموارد كاحتياطي للأنشطة المستقبلية. وقد وافقت أمانة الصندوق على جميع الطلبات الواردة، بما يتماشى مع اختصاصات الصندوق، لإتاحة المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل.

ثالثاً - الأنشطة

ألف - السفر لحضور الاجتماعات

8- عملاً باختصاصات الصندوق، يُقَدَّم إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، دعم مالي لتغطية تكاليف السفر إلى جنيف يغطي سفر ممثل حكومي رسمي واحد للمشاركة فيما يلي:

(أ) دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، التي يُستعرض فيها بلد الممثل؛

(ب) الجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان، التي تُعتمد فيها نتائج استعراض بلد الممثل.

9- ويغطي الصندوق أيضاً تكاليف سفر الممثلين الرسميين (ممثل واحد في كل وفد) للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، التي هي أعضاء في مجلس حقوق الإنسان وليست لها بعثة دائمة في جنيف، وذلك للعمل كمقررين (أي أعضاء المجموعة الثلاثية).

10- ومنذ إنشاء الصندوق في عام 2008، استقادت 112 دولة من مساعدة الصندوق في مجال السفر. ومن بين تلك الدول التي عددها 112 دولة، هناك ما يقرب من 40 في المائة من أقل البلدان نمواً و33 في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

11- وخلال الفترة التي تخللت عام 2021، بمعظمها كانت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا تزال تؤثر على سفر المندوبين للمشاركة شخصياً في دورات الفريق العامل ومجلس حقوق الإنسان في جنيف. وإن الأوضاع التي شهدت تطوراً سريعاً في جميع أنحاء العالم، مقترنة بالقواعد والأنظمة المختلفة السارية على دخول المندوبين (المندوبات) المعينين (المعينات) إلى سويسرا، تبعاً للمكان الذي يعيش فيه المندوب (ة) ولكيفية سفره (ها)، جعلت من الصعب للغاية على الأمانة أن تتخذ ترتيبات السفر. وأوصي المندوبون (ات) المعينون (ات) بشدة بالاستسلام باستمرار عن التطورات المحدثة المتعلقة بفيروس كورونا في بلدانهم (ها) وفي أماكن العبور المحتملة وفي سويسرا.

12- ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من تحديد 41 دولة على أنها مؤهلة للحصول على مساعدة السفر في إطار الصندوق في عام 2021، لم توجه الدعوات إلى الدول حتى الدورة التاسعة والثلاثين للفريق العامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، عندما خففت حكومة سويسرا القيود المفروضة بسبب فيروس كورونا. واستقادت من الصندوق ثلاث دول من أصل 10 دول اعتبرت مؤهلة للحصول على مساعدة السفر في إطار الصندوق للمشاركة في الدورة التاسعة والثلاثين للفريق العامل، التي استعرضت فيها بلدانها، وهي: جمهورية تنزانيا المتحدة، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسورينام. وفي المجموع، تلقى ثلاثة مندوبين التمويل للسفر إلى جنيف.

13- ووفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 30/6 بشأن إدماج حقوق الإنسان للمرأة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وإذ تضع الأمانة في اعتبارها أن قرار المجلس 1/5 بشأن بناء مؤسسات مجلس

حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي أنشئت فيه آلية الاستعراض الدوري الشامل، نص على أن تدمج الآلية بشكل كامل منظوراً جنسانياً (الفقرة 3(ك))، فإنها تشجع الدول على النظر في إمكانية مراعاة الجوانب المتصلة بالتوازن بين الجنسين في تكوين وفدها وفي تقاسم المسؤوليات بين أعضائها. ومنذ بداية الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو 2017، تلقت 34 امرأة و45 رجلاً التمويل. ومن المندوبين الثلاثة الذين حصلوا على مساعدة من الصندوق في عام 2021، كان هناك امرأة واحدة ورجلان.

14- وتتبع الأمانة نهجاً استباقياً يتمثل في توجيه رسائل إلى دول معينة بغية تشجيعها على الاستفادة من الدعم المقدم عن طريق الصندوق. وقبل انعقاد الدورة ببضعة أسابيع، توجه الأمانة رسائل إلى الدول التي يمكن أن تستفيد من مساعدة الصندوق، تشير فيها إلى الخطوات الأولى التي يتعين اتخاذها من أجل طلب المساعدة، وتحدد فيها الاستحقاقات الرئيسية. وقد مكن هذا النهج المحدد الهدف الدول - لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً التي ليس لها تمثيل في جنيف وليست من ثم على دراية بإطار حقوق الإنسان وآلياته - من التعرف أكثر على الصندوق وطلب الدعم منه. وتعمل الأمانة قدر الإمكان على ضمان التكامل بين الدعم المقدم عن طريق الصندوق والآخر المقدم عن طريق صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان. ومنذ بداية الجولة الثالثة أيضاً، دأبت الأمانة على تشجيع الدول على تعيين ممثل رفيع المستوى من الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة بصفته عضواً في وفدها المستفيد من المساعدة المقدمة من الصندوق في مجال السفر.

15- ويدفع الصندوق أيضاً، بالإضافة إلى تغطيته تكاليف السفر، بدل الإقامة اليومي بالمعدل المنطبق على جنيف في وقت السفر. وحالما تطلب أية حكومة المساعدة من الصندوق، تُخاطر بالاستحقاقات الرسمية المتعلقة بالسفر وبدل الإقامة اليومي. ويتعين على مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) أن تتخذ الترتيبات اللازمة لإصدار التذكرة ودفعها مقدماً. ويتطلب هذا النظام المتعلق بالحجز المباشر للتذاكر عن طريق المفوضية تخطيطاً مسبقاً، لأن الحكومات مطالبة بتسمية مندوبها خلال مهلة كافية كيما يتسنى للأمانة وضع ترتيبات السفر وإصدار التذكرة وفقاً لسياسات السفر الرسمية للأمم المتحدة. ويدفع بدل الإقامة اليومي على دفعتين، تُدفع أولاهما، التي تمثل 75 في المائة من المبلغ الإجمالي، مقدماً إما بتحويل مصرفي أو لدى الوصول إلى جنيف، ويُسدّد المبلغ المتبقي ومصروفات محطات السفر بعد انتهاء البعثة، على أساس المستندات المطلوبة.

16- ويبين الجدول 2 النفقات السنوية لسفر الممثلين (ات) الحكوميين (ات) لحضور دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل والجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان.

الجدول 2

النفقات السنوية لسفر الممثلين الحكوميين لحضور دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل والجلسات العامة لمجلس حقوق الإنسان

السنة	عدد البلدان التي حصلت على تمويل	المبلغ المدفوع (بـدولارات الولايات المتحدة)
2008	6	16 885,00
2009	17	23 568,00
2010	23	39 942,00
2011	21	11 698,00

السنة	عدد البلدان التي حصلت على تمويل	المبلغ المدفوع (بدولارات الولايات المتحدة)
2012	3	11 295,00
2013	6	35 176,00
2014	15	53 939,00
2015	23	95 512,00
2016	26	82 300,25
2017	15	55 912,27
2018	22	228 584,06
2019	26	179 496,78
2020	10	38 726,61
2021	3	60 235,40
المجموع:		933 270,37

17- ونظراً لانتشار جائحة كوفيد-19، ومنذ الدورة السادسة والثلاثين في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عقدت جلسات الفريق العامل في إطار طرائق مختلطة، تجمع بين المشاركة الافتراضية من خلال البيانات التي يتم الإدلاء بها عبر رسائل الفيديو المسجلة مسبقاً ورابط الفيديو المباشر، مع مشاركة شخصية محدودة.

18- وخلال عام 2021، وعلى الرغم من الجائحة، التي أثرت على سفر المندوبين إلى جنيف والمشاركة الشخصية للوفود، واصلت الأمانة عملها لتيسير مشاركة الوفود من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في الاستعراضات المتعلقة بها التي يجريها الفريق العامل من خلال طرائق مختلطة. واستخدم الصندوق لتوفير الإدارة التقنية والدعم اللوجستي لمشاركة الوفود الافتراضية. وقد مكنت تلك المساعدة المقدمة من خلال الصندوق ممثلي تلك الدول، الذين كانوا مؤهلين خلاف ذلك لتلقي المساعدة في مجال السفر من أجل الحضور شخصياً إلى جنيف، من المشاركة في الاستعراضات المتعلقة بدولهم افتراضياً.

19- وتتباين الإحصاءات السنوية عن عدد المشاركين من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في دورات الفريق العامل واعتماد مجلس حقوق الإنسان للنتائج، تبعاً لعدد هذه البلدان المقرر استعراضها واعتمادها في السنة المعنية. ومع ذلك، فعند مقارنة إحصاءات الفترتين قبل الجائحة وأثناءها، يمكن بجلاء ملاحظة ميزة الطرائق المختلطة من حيث مشاركة أعضاء الوفود من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي عام 2019، قبل الجائحة، عندما عقدت دورات الفريق العامل الثلاث بالحضور شخصياً، شارك ما يقرب من 189 مندوباً(ة) من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بينما في عام 2020، عندما ألغيت دورة واحدة للفريق العامل بسبب الجائحة وعقدت دورتان في إطار طرائق مختلطة، شارك 125 مندوباً(ة)، معظمهم افتراضياً، بسبب القيود التي فرضتها حكومة سويسرا على عدد المشاركين الذين يمكنهم الحضور شخصياً. وفي عام 2021، استمرت الجائحة في تأثيرها على سفر المندوبين إلى جنيف، فعقدت جميع الدورات الثلاث في إطار طرائق مختلطة: شارك 274 مندوباً(ة)، معظمهم افتراضياً، كما في العام السابق.

باء - التدريب

20- تجيز اختصاصات الصندوق تمويل جلسات الإحاطة قبل انعقاد دورات الفريق العامل، لمساعدة البلدان في عملية التحضير. وتتألف جلسات الإحاطة تلك عادة من أجزاء الجلسات العامة والمناقشات التي تعدها أفرقة مصغرة، والتي يُنظر خلالها في سياسات الاستعراض الدوري الشامل وإجراءاته وطرائقه. وتُتبادل المعلومات أيضاً، وتناقش الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنظيم المشاورات الوطنية، وإنشاء آليات تنسيق مشتركة بين الوزارات (ما يسمى بالآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة)، وصياغة التقارير الوطنية، والمشاركة في جلسات الحوار التي يعدها الفريق العامل ومجلس حقوق الإنسان في جلسات عامة.

21- وأقرّ مجلس حقوق الإنسان، في قراره 29/35، بالدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به البرلمانات في أداء جملة أمور منها ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية، بطرق، منها دعم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما التوصيات التي تحظى بتأييد الدولة المعنية في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية التوصيات الصادرة في سياق الاستعراض الدوري الشامل تقتضي اتخاذ إجراءات برلمانية أو تطوي على اتخاذ إجراءات من هذا القبيل.

22- وفي إطار تمديد خطة إدارة المفوضية السامية لحقوق الإنسان للفترة 2022-2023، فإن من شأن زيادة التركيز على البرلمانات باعتبارها عاملاً تمكينياً أساسياً في أي نظام وطني لحماية حقوق الإنسان أن تمكّن مفوضية حقوق الإنسان من تحقيق نتائج في جميع الركائز. ومن شأن تعزيز دور البرلمانات في أعمال حقوق الإنسان، من خلال الرقابة والمهام التشريعية ومهام الميزنة التي تضطلع بها البرلمانات، أن يعزز تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان؛ ويربط حقوق الإنسان ربطاً أفضل بجهود التنمية وعمليات الميزنة الوطنية؛ ويساعد في كشف انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها ويمكّن من منع وقوعها؛ ويحسن المساواة، بما فيها المساواة بين الجنسين، ومكافحة التمييز، ولا سيما من خلال الجهود التشريعية؛ ويعزز المساءلة من خلال الرقابة؛ ويحسن المشاركة، باعتبار البرلمانات هيئات انتخابية تتمتع بإمكانية التواصل المباشر مع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

23- وفي النصف الأول من عام 2021، نظراً لاستمرار فرض قيود على عدد المشاركين الذين يمكنهم الحضور شخصياً، بسبب الجائحة، عُقدت حلقة عمل افتراضياً. وعقدت مفوضية حقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي يومي 29 و30 حزيران/يونيه 2021 حلقة عمل افتراضية عالمية للبرلمانيين(ات) بشأن مساهمة البرلمانات في استجابة التعافي من جائحة كوفيد-19 من منظور حقوق الإنسان. ونظّم حلقة العمل موظفون يدعمون الصندوق. وكرست حلقة العمل لتأثير الجائحة على طائفة واسعة من حقوق الإنسان؛ ودور اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان في ضمان أن تكون استجابات الحكومات للجائحة قائمة على الحقوق؛ وأهمية معالجة أوجه عدم المساواة والتمييز؛ واستخدام البرلمانات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. وشارك في حلقة العمل نحو 150 برلمانياً(ة) من جميع مناطق العالم، واشترك بنشاط برلمانيون(ات) من الأرجنتين، وباكستان، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وسويسرا، والصين، وفيجي، وكندا، وكينيا، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والهند، واليمن في تبادل الخبرات المكتسبة من السياقات الوطنية الخاصة بكل منهم.

24- ونظمت مفوضية حقوق الإنسان يومي 25 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية والاتحاد البرلماني الدولي، حلقة عمل تهدف إلى تعزيز قدرة البرلمانيين(ات) من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل.

وأُتيحت إمكانية تنظيم هذا الحدث بفضل الصندوق إضافة إلى المساهمات المالية المقدمة من المنظمة الدولية للفرنكوفونية والاتحاد البرلماني الدولي. وقد عقدت حلقة العمل في جنيف بمشاركة شخصية من 18 برلمانياً (6) من أرمينيا، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنغال، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفرنسا، والكاميرون، وكوت ديفوار، ومدغشقر، ومقدونيا الشمالية. وشارك في الاجتماع عن بعد أربعة برلمانيين من فييت نام. وناقش المشاركون في حلقة العمل أيضاً التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل ودور برلماناتهم في تقييم تأثير التدابير التي تتخذها حكوماتهم لمعالجة أزمة كوفيد-19 على حقوق مواطنيها. وجرى أيضاً إطلاع المشاركين على عدد من الأدوات التي طورتها مفوضية حقوق الإنسان لمساعدة الدول في التصدي للجائحة. والتزم البرلمانيون بأن يكونوا أكثر استباقية في التعامل مع حكوماتهم بشأن الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك المساهمة في إعداد التقرير الوطني، والمشاركة في الاستعراض كجزء من وفد الدولة، والأهم من ذلك، اتخاذ إجراءات لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وقرر البرلمانيون أيضاً إنشاء شبكة تضم جميع المشاركين في حلقة العمل، بغية مواصلة تبادل الخبرات والممارسات الجيدة الخاصة بتعاونهم مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان بصفة عامة ومع الاستعراض الدوري الشامل بصفة خاصة.

25- وكان الهدف من حلقات العمل هو تشجيع البرلمانيين (ات) على زيادة إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في تشريعات بلدانهم وزيادة مشاركتهم في عملية الاستعراض الدوري الشامل وفي عمل آليات حقوق الإنسان الأخرى. وكان الهدف منها أيضاً توعية أعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان بضرورة المشاركة الكاملة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وبوسائل القيام بذلك، بطرق، منها عمل مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل. وزودت حلقة العمل المشاركين بالأدوات اللازمة لمراعاة حقوق الإنسان على نحو أفضل ولإقامة وتعزيز الشراكات بين لجانهم والجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بغية تنسيق استراتيجيات تعزيز حقوق الإنسان. وتبادل المشاركون الخبرات ووضعوا خريطة طريق تنفيذية لكل برلمان تراعي التوصيات القائمة المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وركزت مساهمات مفوضية حقوق الإنسان على تبادل الممارسات الجيدة بشأن التعاون بين البرلمانات وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

26- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكما جرت العادة منذ الجولة الأولى، نظمت مفوضية حقوق الإنسان أيضاً اجتماعات إعلامية لما قبل الدورة بشأن دورات الفريق العامل للدول موضوع الاستعراض ولأعضاء المجموعة الثلاثية. وينظم الدورات موظفون يدعمون الصندوق. وتجري الدورات باللغتين الإنكليزية والفرنسية وهي مفتوحة لجميع الدول الأعضاء. ونظراً للقيود المفروضة على عدد المشاركين شخصياً في الاجتماعات، فقد نظمت بطريقة افتراضية أو مختلطة. وشملت المناقشات التي دارت في الاجتماعات الجوانب التنظيمية لدورات الفريق العامل، مثل تشكيلة وفد الدولة موضوع الاستعراض، والاعتماد وطرائق مشاركتها، شخصياً أو عن بعد، وكيفية التسجيل في قوائم المتكلمين والمدد الزمنية للكلام، فضلاً عن جوانب أكثر موضوعية، بما في ذلك دور أعضاء المجموعة الثلاثية، وصياغة تقرير الفريق العامل وفتات الموقف الذي ينبغي للدولة موضوع الاستعراض أن تتخذه بشأن التوصيات الواردة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الأمانة دورات تدريبية فردية موجهة إلى ممثلي الدول الأعضاء بشأن كيفية المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك إسواتيني، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيسلندا، وباراغواي، وتوغو، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجنوب السودان، والسودان، وسيراليون، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وكازاخستان، وليسوتو.

27- ومنذ أيار/مايو 2017، تنظم مفوضية حقوق الإنسان أيضاً جلسات إحاطة غير رسمية خلال دورات الفريق العامل لأعضاء الوفود المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما أولئك الذين سافروا من عواصم بلدانهم، بمن فيهم المندوبون الذين يراهم الصندوق. وينظم جلسات الإحاطة موظفون يقدمون الدعم إلى الصندوق. وفي عام 2021، أتيحت هذه الجلسات بطريقة افتراضية أو مختلطة. أما جلسات الإحاطة التي تعقد عادة خلال الأسبوعين الأول والثاني من كل دورة من الدورات، فهي تقدم إلى الوفود الزائرة لمحة عامة عن عمليات المتابعة والتدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، ولا سيما في سياق الاستعراض الدوري الشامل، في ضوء الممارسات الجيدة الحالية. ولأقت جلسات الإحاطة قبولاً حسناً لدى الدول الأعضاء، وسوف يستمر تقديمها بصورة منهجية إلى الوفود أثناء دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل.

28- وتشمل المواضيع المشمولة في جلسات الإحاطة غير الرسمية ما يلي: التعريف بالجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل وتركيزها على التنفيذ؛ واستعراض عام للأنشطة الميدانية لمفوضية حقوق الإنسان؛ والآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة؛ وحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة؛ واستعراض عام لعمليات صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. والمواد المستخدمة في جلسات الإحاطة متاحة في قسم الاستعراض الدوري الشامل على الموقع الشبكي لمفوضية حقوق الإنسان⁽³⁾.

رابعاً - الاستنتاجات

29- خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً كبيراً على إمكانية سفر المندوبين إلى جنيف. ونتيجة لذلك، لم توجه الأمانة دعوات إلى الدول حتى الدورة التاسعة والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وهو الوقت الذي كانت فيه قيود الدخول التي فرضتها حكومة سويسرا قد خُففت. ومع ذلك، واصل الصندوق تيسير المشاركة الافتراضية لممثلي البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، في دورات الفريق العامل ذات الصلة، واعتماد مجلس حقوق الإنسان لنتائجها في جلساته العامة.

30- وبحلول نهاية عام 2021، كان قد تم استعراض 181 دولة من أصل 193 دولة عضواً خلال الجولة الثالثة، بمشاركة نسبتها 100 في المائة. وعقدت جميع الدورات الثلاث للفريق العامل في عام 2021 في إطار طرائق مختلطة. وكانت الدورة التاسعة والثلاثون التي اختتمت في عام 2021، هي الدورة الثالثة عشرة من الجولة الثالثة والدورة الرابعة المختلطة منذ بدء الجائحة في عام 2020. وعلى الرغم من طرائق المشاركة الاستثنائية، لا يزال الفريق العامل يعول على مشاركة جميع الدول موضوع الاستعراض وبتمثيل رفيع المستوى. وإجمالاً، كانت تشكيلة 41 وفداً تضم 720 عضواً (366 امرأة و354 رجلاً)، منهم 274 عضواً من أقل البلدان نمواً ومن الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأظهرت المشاركة الكاملة للدول موضوع الاستعراض، وتمثيلها الرفيع المستوى، والعدد الكبير من المتكلمين والتوصيات، استمرار ارتفاع مستوى الاهتمام بالجولة الثالثة، والتزام المجتمع الدولي باستمرار

أهمية التعددية وآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، وأهمية هذه الآلية على الصعيد الوطني.

31- وعلاوة على ذلك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكتف الأمانة بمواصلة مساعدة الدول على المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل فحسب، بل ساعدتها أيضاً على فهم عملية الاستعراض باعتبارها عملية كاملة، ولا سيما على الصعيد الوطني، مع التركيز على تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الجولات السابقة. ومما يسهم في هذا الفهم حلقات العمل التي تنظمها مفوضية حقوق الإنسان، بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، لتعزيز دور البرلمانات واللجان البرلمانية لحقوق الإنسان في عملية الاستعراض الدوري الشامل، من أجل أداء جملة أمور، منها ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية، وجلسات الإحاطة التي تنظمها مفوضية حقوق الإنسان خلال دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لفائدة أعضاء الوفود المشاركة في استعراض بلدانها. وتمكن حلقات العمل الدول الأعضاء من تبادل ما تتبعه من ممارسات فضلى في عمليتي التنفيذ والمتابعة على الصعيد الوطني.

32- ودعا الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" إلى إقامة نظام متعدد الأطراف أقوى وأكثر تشابكاً وشمولية، يركز إلى الأمم المتحدة. وشدد على أنه يمكن الاستفادة على نحو أكمل من آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملحة، وأن أكثر من 90 في المائة من أهداف التنمية المستدامة مرتبطة بحقوق الإنسان⁽⁴⁾.

33- وفي تموز/يوليه 2021، قرر مجلس حقوق الإنسان، خلال دورته السابعة والأربعين، أن تبدأ الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2022⁽⁵⁾. وستركز الجولة الرابعة على تعزيز تنفيذ التوصيات، وسيظل صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل أداة مفيدة في ضمان مساهمات العديد من المندوبين(ات). وعلى وجه الخصوص، سيتيح للمندوبين(ات) المشاركة في التقارير الوطنية التي تصف، في جملة أمور، تنفيذ التوصيات السابقة على الصعيد الوطني والإسهام في تقديمها. وسيسهّم المندوبون(ات) في عقد جلسة تحاور عالمية وموجهة نحو صياغة توصيات جديدة بناءة ومحددة وعملية المنحى وقابلة للتنفيذ. وستواصل مفوضية حقوق الإنسان هذا الاستخدام الاستراتيجي للصندوق، بهدف زيادة فهم الاستعراض بوصفه عملية كاملة، بما في ذلك تنفيذ التوصيات على الصعيد الوطني.

34- وفي عام 2022، ومع الإلغاء التدريجي للتدابير المتعلقة بكوفيد والعودة إلى جلسات الحضور الشخصي، تناشد مفوضية حقوق الإنسان الدول الأعضاء تقديم المزيد من الدعم والتبرعات إلى الصندوق. ومن شأن ذلك أن يدعم الاستخدام الاستراتيجي للصندوق كأداة للإسهام في الحفاظ على مشاركة جميع الدول الأعضاء بنسبة 100 في المائة في الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما المشاركة المنتظمة والكاملة للدول المحدودة الموارد التي ليس لها تمثيل في جنيف.

(4) انظر https://www.un.org/en/content/common-agenda-report/assets/pdf/Common_Agenda_Report_English.pdf

(5) انظر المقرر 115/47.